

# مجموعة البنك الدولي

## ممارسة أنشطة الأعمال 2017 حقائق: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

### ما هو الجديد في الترتيب؟

- تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع احتلالها المركز 26 في التصنيف العالمي لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تليها البحرين (63)، ثم سلطنة عمان (66).
- في خضم عدم الاستقرار السياسي، تحتل ليبيا (188)، سوريا (173)، واليمن (179) قائمة الإقتصادات الأدنى ترتيباً في المنطقة.
- ترتيب بعض الإقتصادات البارزة الأخرى في المنطقة هو: مصر (122)، إيران (120)، المغرب (68)، المملكة العربية السعودية (94)، وتونس (77).
- كان أداء دول المنطقة جيداً في مجالي إستخراج تصاريح البناء (مع ترتيب متوسط 84) والحصول على الكهرباء (91). فتستغرق الإجراءات لبناء مستودع في المنطقة 130 يوماً في المتوسط، مقارنة مع المعدل العالمي البالغ 157 أيام.
- ترتيب المنطقة ضعيف على مؤشر الحصول على الائتمان (135)، وحماية المستثمرين الأقلية (121) وبدء النشاط التجاري (117). فعلى سبيل المثال يكلف بدء النشاط التجاري 26٪ من دخل الفرد في المتوسط، مقارنة مع 3٪ في المتوسط في البلدان المرتفعة الدخل OECD.

### ما هي اتجاهات الإصلاحات؟

- نفذ 15 إقتصاد من أصل 20 إقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموع 35 إصلاح مما يسهل القيام بأعمال تجارية في العام الماضي. ويمثل هذا زيادة كبيرة من المتوسط السنوي في المنطقة على مدى السنوات الخمس الماضية الذي كان يصل إلى 19 إصلاح.
- احتلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين قائمة الإقتصادات العشرة الأكثر تحسناً.
- المجال الذي شهد أكثر عدد من الإصلاحات المنفذة في المنطقة كان بدء النشاط التجاري (مع 9 إصلاحات)، يتبعه التجارة عبر الحدود (6).
- استمرت كل من الإمارات العربية المتحدة والمغرب في قيادة المنطقة مع 5 إصلاحات لكن منهما لتحسين أنظمة أنشطة الأعمال. وسجلت أيضاً الجزائر والبحرين ومصر والأردن إصلاحات متعددة في المنطقة. بعض تفاصيل الإصلاحات:
- عززت المغرب حماية المستثمرين الأقلية من خلال توضيح هياكل الملكية والإدارة ومن خلال إلزام الشركات بالمزيد من الشفافية.
- سهلت الإمارات العربية المتحدة إستخراج تصاريح البناء من خلال تنفيذ عمليات التفتيش على أساس المخاطر ودمج التفتيش النهائي في عملية الحصول على شهادة الإنجاز.

### ما يتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 من جديد

- يغطي تقرير هذا العام 190 إقتصاداً، مع زيادة الصومال.
- يتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 لأول مرة البعد الجنساني في ثلاثة مؤشرات: بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية وتنفيذ العقود. و يجد التقرير أن لدى 70 في المئة من إقتصادات المنطقة قوانين مختلفة بين نساء ورجال أعمال. على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، هناك ثلاثة إجراءات إضافية للنساء المتزوجات لبدء وتشغيل الأعمال التجارية.
- تم توسيع مؤشر دفع الضرائب لتغطية عمليات ما بعد الإيداع، مثل التدقيق الضريبي واسترداد ضريبة القيمة المضافة. وكان أداء إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيداً عموماً في هذه المجالات الجديدة. والاستثناء الملحوظ هو لبنان، حيث الوقت للائتمان لاسترداد ضريبة القيمة المضافة مرتفع إلى حد كبير.

# مجموعة البنك الدولي

- ويتضمن التقرير مرفق لمؤشر تجريبي يتعلق بقوانين المشتريات العامة. وتدرس عملية "البيع إلى الحكومة" في 78 اقتصاد وهي غير مدرجة في الترتيب العام. ويحلل المؤشر خمسة مجالات رئيسية هي: إمكانية الوصول والشفافية، الضمان في العروض، التأخر عن الدفع، حوافز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وآليات تقديم الشكاوى.

## ترتيب بيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عدد الإصلاحات		المسافة من الحد الأعلى للأداء DTF (0-100)		الترتيب		الاقتصاد
DB2017	DB2016	DB2017	DB2016	DB2017	DB2016	
4	2	47.76	45.88	156	163	الجزائر
3	0	68.44	66.38	63	66	البحرين
0	0	44.50	44.42	171	168	جيبوتي
2	1	56.64	55.18	122	126	مصر
1	0	57.26	57.08	120	117	إيران
2	0	45.61	44.99	165	166	العراق
2	0	57.30	57.02	118	119	الأردن
1	1	59.55	60.12	102	98	الكويت
0	0	55.90	56.08	126	122	لبنان
0	0	33.19	33.33	188	188	ليبيا
2	1	65.01	62.52	76	83	مالطا
5	4	67.50	65.82	68	68	المغرب
2	2	67.73	65.65	66	69	عمان
2	1	63.66	64.68	83	74	قطر
2	1	61.11	60.33	94	96	السعودية
1	0	41.43	42.85	173	172	سوريا
1	2	64.89	63.91	77	75	تونس
5	4	76.89	74.83	26	34	الإمارات العربية المتحدة
0	2	53.21	51.81	140	138	الضفة الغربية وقطاع غزة
0	0	39.57	39.92	179	179	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال

ملاحظة: يستند الترتيب على متوسط مسافة كل الاقتصاد عن الحد الأعلى للأداء (DTF) في المواضيع العشرة المدرجة في الترتيب الإجمالي في هذا العام. يظهر هذا الترتيب مدى إقتراب كل اقتصاد من أفضل الممارسات العالمية في تنظيم الأعمال التجارية. تشير أعلى درجة إلى بيئة عمل أكثر كفاءة وإلى مؤسسات قانونية أقوى.